الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

الملتقى الوطني حول

الجباية بين التشريع والقضاء

مداخلة بعنوان

قراءة للتحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار في الجزائر

دراسة على ضوء قانون الاستثمار 22-18 وقانون المالية لسنة 2023

المحور الرابع: التحفيزات الجبائية الممنوحة للمكلف بالضريبة عموما وللمؤسسات الناشئة خصوصا

مقدمة من طرف:

الدكتور البرج محمد

أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية /جامعة غرداية، الجزائر.

رئيس prfu: فعالية التأطير القانوني للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري

عضو prfu: جباية المؤسسة في ظل الشراكة بين قطاع التعليم العالي والمؤسسة الاقتصادية

elbordj.mohammed@univ-ghardaia.dz

رقم الهاتف: 0661823165

الدكتور بن رمضان عبد الكريم

أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية /جامعة غرداية، الجزائر.

عضو prfu: فعالية التأطير القانوني للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري

عضو prfu: جباية المؤسسة في ظل الشراكة بين قطاع التعليم العالي والمؤسسة الاقتصادية

Benramdane.abdelkrim@univ-ghardaia.dz

رقم الهاتف: 0663581932

ملخص

تشكل التحفيزات الجبائية الآلية الفعلية الفاعلة لجذب وتنفيذ الاستثمارات ضمن النظام الاقتصادي في أي دولة، ولذلك أقر المشرع الجزائري ثلاثة أنظمة تحفيزية في القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، هي نظام القطاعات، نظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة، والتي يمكن للأنشطة الاستثمارية من خلالها الحصول على مزايا جبائية متعددة، يضاف إليها المزايا المقررة في مختلف التشريعات الضريبية، أو تلك المقررة في الأحكام سارية المفعول لقوانين المالية المتعاقبة، وقد تضمن قانون المالية لسنة 2023 مجموعة من التدابير الجبائية التحفيزية للاستثمار، والمرتبطة بإعفاءات دائمة أو مؤقتة لبعض الضرائب الموقعة على بعض الأنشطة والعناصر.

الكلمات الدالة: تحفيزات جبائية، مزايا، تدابير، قانون الاستثمار، قانون المالية.

Abstract

Fiscal incentives constitute the actual effective mechanism for attracting and implementing investments within the economic system in any country. Therefore, the Algerian legislator approved three incentive systems in Law No. 22-18 related to investment, which are the sectors system, the regions system, and the structured investments system, through which investment activities can obtain multiple tax benefits. In addition to the benefits stipulated in various tax legislations, or those stipulated in the effective provisions of successive finance laws, the Finance Law of 2023 included a set of tax incentive measures for investment, linked to permanent or temporary exemptions for some taxes imposed on some activities and elements.

Keywords: tax incentives, benefits, measures, investment law, finance law.

مقدمة

شهد النظام الدستوري الجزائري تعديلا دستوريا شاملا سنة 2020، وجاء هذا التعديل ضمن التحول السياسي الذي شهدته الجزائر ابتداء من 2019، ورافق هذا التعديل إصدار حزمة كبيرة من القوانين الجديدة، من بينها قانون الاستثمار الذي صدر بموجب القانون رقم 22-18، كما شهدت سنة

2023 تطبيق ضوابط إعداد قوانين المالية السنوية بموجب القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، وعليه صدر القانون رقم 22-24 المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

يشكل مجال الاستثمار أحد المجالات ذات الأهمية القصوى في برنامج الحكومة ضمن التحول الدولاتي الجديد، فهو أحد الركائز المهمة في رهان الدولة حاليا لدفع عجلة القطاع الاقتصادي في الجزائر، لذلك وضعت الحكومة هذا المجال الحيوي ضمن الاستراتيجية التي تنتهجها للمستقبل، وأهم خطط هذه الاستراتيجية هو الاستقرار التشريعي لقانون الاستثمار، يضاف إلى ذلك جملة من التدابير ذات الأهمية في الرفع من فعالية الاستثمارات المنجزة في الجزائر.

من المعلوم أن جلب المشاريع الاستثمارية في أي دولة يرتبط بمجموعة متعددة من الأسباب والآليات، والتي تشكل سياسة هذه الدولة في مجال الاستثمار، والتي قد يشكل فيها التحفيز الجبائي اهم هذه الوسائل، بالإضافة إلى الاستقرار التشريعي الذي ينظم المجال الاقتصادي، وعليه جاءت هذه الورقة البحثية ضمن المحور الرابع لهذا الملتقى لتعالج إشكالية رئيسية هي: فيما تتمثل التدابير الجبائية التي تضمنها كل من قانون الاستثمار 22-18 وقانون المالية لسنة 2023 لدفع عجلة الاستثمار في الجزائر؟

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة سوف نعتمد منهج وصفي وتحليلي للبحث في مضمون القانونين المعنيين بالدراسة، من خلال التطرق لمختلف الأحكام القانونية ذات الارتباط بالتحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار، وسنقسم الورقة البحثية إلى محورين، يعالج المحور الأول التحفيزات الجبائية المقررة في قانون الاستثمار رقم 22-18، والمحور الثاني سنتطرق فيه للتحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار في قانون المالية لسنة 2023.

المحور الأول التحفيزات الجبائية المقررة في قانون الاستثمار رقم 22-18

تعرف التحفيزات الجبائية بأنها مزايا ضريبية تمنح من قبل المشرع لصالح المشاريع الاستثمارية، من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار أموالهم والاستفادة من هذه التحفيزات[1].

كما تعرف بأنها تخفيض في معدلات القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية تمنح للمستفيد وفق شروط وحالات محددة[2].

يرجع استعمال التحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار للفقيه الأمريكي Stanley Surrey الذي حث الحكومة سنة 1967 بضرورة إدراج استثناءات جبائية على الهيكل الضريبي من أجل التأثير على سيرورة النشاطات الاقتصادية[3]، ولقد انتهج المشرع الجزائري نظام التحفيزات من خلال القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار من خلال مجموعة من الأنظمة التحفيزية التي تتضمن جملة من المزايا ذات الارتباط بالإعفاءات الجبائية والجمركية.

تنص المادة 24 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار على أنه يمكن أن تستفيد الاستثمارات، بمفهوم المادة 4 من القانون، بناء على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية التالية:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى "نظام القطاعات".
- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى "نظام المناطق".
- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل، ويدعى "نظام الاستثمارات المهيكلة".

واشترط المشرع الجزائري للاستفادة من أحد هذه الأنظمة التحفيزية وجوب إخضاع الاستثمار للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة، وذلك من خلال تسلم شهادة التسجيل المرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية، ويتم هذا من خلال أحكام المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار[4].

بالرجوع إلى مضمون الأنظمة التحفيزية والمزايا المرتبطة بها سنحاول التطرق إليها كالآتي:

1- نظام القطاعات:

يرتكز نظام القطاعات على مجموعة من النشاطات التي توليها الدولة الأهمية والأولوية القصوى في المجال الاقتصادي على امتداد تطبيق القانون رقم 22-18 على الأقل، وحددت المادة 26 من القانون النشاطات المعنية بنظام القطاعات على سبيل الحصر[5]، غير أنها تضمنت إحالة على التنظيم[6] للأنشطة التي لا تستفيد من هذه المزايا بالرغم من إمكانية دخولها ضمن المجالات المقررة في هذا النظام[7]، ويشمل نظام القطاعات المجالات الآتية:

- المناجم والمحاجر،
- الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري،
- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية؛
- الخدمات والسياحة،
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة،
- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وبخصوص التحفيزات المقررة في نظام القطاعات فهي تشمل مرحلتي الإنجاز والاستغلال، والتي نصت عليها المادة 27 من القانون رقم 22-18، وهي ترتبط في عمومها بالتحفيزات الجمركية والجبائية، وتتمثل في العناصر التالية:

أ. بعنوان مرحلة الإنجاز:

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

4) الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛

5) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

6) الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء، مع مراعاة مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 22-18.

ب. بعنوان مرحلة الاستغلال

تستفيد هذه الاستثمارات ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال من:

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
2) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

بالرجوع إلى الأنشطة التي لا تستفيد من المزايا المقررة لنظام القطاعات، فهي تشمل 145 نشاطا حدده الملحق الأول من المرسوم التنفيذي، يضاف إليها 13 نشاطا حدده الملحق الثاني، وكذا السلع التي تضمنها الملحق الثالث لذات المرسوم التنفيذي، ويضاف إليها مجموعة أخرى من العناصر والتي تضمنتها المواد 3، 4، 5، و6 من المرسوم التنفيذي رقم 22-300 سالف الذكر، وبالتالي يظهر التحديد الدقيق للأنشطة التي تستفيد من هذا النظام، والتي قد تظهر نوع من الحصر لهذه الأنشطة.

2-نظام المناطق

يرتبط نظام المناطق بالاستثمارات التي يتم إنجازها على مستوى بعض المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، تجسيدا لفكرة التوازن الجغرافي بين مناطق الوطن، ويتعلق الأمر بالمناطق التي تحتاج للتهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[8]، وقسم المشرع المناطق المعنية لثلاثة تقسيمات من خلال أحكام المادة 28 من القانون، وهي:

- المواقع التابعة للهضاب العليا، والجنوب، والجنوب الكبير،
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة،
- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

وأحالت المادة 28 من القانون للتنظيم قائمة المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، وقد شملت القوائم كل ولايات الوطن دون استثناء[9]، ويمكن تحيين هذه القائمة كلما دعت الحاجة بناء على اقتراح من الوزراء المعنيين، وتم تخديد المناطق المعنية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 22-301 الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار[10].

وبخصوص التحفيزات المقررة لنظام المناطق فهي تتطابق مع تلك المقررة لنظام القطاعات في مرحلة الإنجاز، بينما بعنوان مرحلة الاستغلال فمدة الاستفادة من نفس التحفيزات المقررة أيضا لنظام القطاعات فهي تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وهي الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

جدير بالذكر أن نظام المناطق يشهد أيضا استثناءات بخصوص الاستفادة من المزايا المقررة في المادة 29 من القانون رقم 22-18، وهي الاستثناءات المقررة بواسطة الملحق الأول للمرسوم التنفيذي رقم 22-300 الذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا، وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، يضاف إليها الاستثناءات الواردة في المواد 3، 4، 5، و6 من ذات المرسوم التنفيذي.

3-نظام الاستثمارات المهيكلة

يقصد بها الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة[11]، اقتصادية اجتماعية وإقليمية، تساهم في إحلال الواردات، توزيع الصادرات، الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية، اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء، وتساهم خصوصا فيما يأتي:

– إحلال الواردات،
– تنويع الصادرات،
– الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية،
– اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء.

تؤهل لنظام الاستثمارات المهيكلة، الاستثمارات التي تستوفي المعايير المقررة في المرسوم التنفيذي رقم 22-302 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، وهي المعايير الآتية:

– مستوى مناصب العمل المباشرة: يساوي أو يفوق خمسمائة (500) منصب عمل،
– مبلغ الاستثمار: يساوي أو يفوق عشرة (10) ملايير دينار جزائري.

بخصوص المزايا المقررة لنظام الاستثمارات المهيكلة فهي نفس المزايا المقررة في الأنظمة السابقة، والمقررة في المادة 27 من القانون، مع تسجيل إمكانية تحويل مزايا مرحلة الإنجاز إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد، المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير، وبخصوص مرحلة الاستغلال فالمدة المقررة للمزايا تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وهي الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

يضاف إلى هذه المزايا مزايا أخرى، إذ يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئياً أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، على أساس اتفاقية تُعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم[12].

في الأخير تجدر الإشارة بأن نظام الاستثمارات المهيكلة لا يخضع لأي استثناءات بخصوص التحفيزات والمزايا المقررة ضمن قانون الاستثمار[13].

المحور الثاني: التحفيزات الجبائية المقررة في قانون المالية لسنة 2023

يشكل قانون المالية السنوي الإطار القانوني الذي توضع وتنفذ من خلاله السياسة الاقتصادية والنقدية للدولة لكل سنة[14]، ويتم من خلال تنفيذ ميزانية الدولة السنوية، وفقا للاعتمادات المالية التي يتوقع تحقيقها كإيرادات، والنفقات المستحقة لها، وهو يتضمن بالإضافة إلى ذلك التعديلات المتعددة لبعض الأحكام القانونية المتعلقة بالضرائب والرسوم، والمتمثلة أساسا في 5 قوانين[15] هي:

- قانون الضرائب مباشرة والرسوم المماثلة.
- قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- قانون الضرائب غير المباشرة.
- قانون التسجيل.
- قانون الطابع.

طالما تضمنت قوانين المالية في الجزائر تحفيزات ومزايا جبائية تدخل ضمن التدابير المشجعة للاستثمار، وقد تضمن القانون رقم 22-24 المتضمن قانون المالية لسنة 2023 جملة من التدابير الجبائية المتعلقة بالاستثمار، وقد وضحت المديرية العامة للضرائب هذه التدابير من خلال بلاغ حول أهم التدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2023، والذي تضمن التدابير الهادفة لتشجيع الاستثمار[16].

1- نماذج تدابير التحفيزات الجبائية المقررة في القانون العام

قبل التطرق للتدابير التحفيزية التي نص عليها قانون المالية لسنة 2023، وجب التذكير بأن المشرع الجزائري يقر العديد من التحفيزات الجبائية التي يتضمنها القانون العام باعتبار أن القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار يشير إليها ضمن أحكامه، كونها مزايا أصلية تستفيد منها الاستثمارات وفق كل الأنظمة الاستثمارية التي نص عليها هذا القانون، بالإضافة إلى تلك المقررة بموجبه.

تتوزع التحفيزات الجبائية المقررة ضمن الأحكام سارية المفعول في مختلف القوانين الجبائية أو قوانين المالية على مجموعة من العناصر، والتي تمس بعض الضرائب، أو الرسوم، أو تمس بعض الأنشطة، أو المناطق، وذلك بشكل دائم أو مؤقت، ويمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي:

- الإعفاءات الخاصة بالضريبة على الدخل[17]،

- تخفيضات وإعفاءات الضريبة على أرباح الشركات[18]،

- الإعفاءات الخاصة بالرسم على النشاط المهني[19]،

- في مجال الاستثمار الفلاحي إعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وإعفاء من الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة[20].

- المزايا الضريبية الممنوحة للأنشطة التي يمارسها المستثمرون الشباب المؤهلون في جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مثل الإعفاء من حقوق نقل الملكية، الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات، تطبيق نسبة 5% على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار[21].

2-تدابير التحفيزات الجبائية المقررة في قانون المالية لسنة 2023

تضمن الإعلان الذي نشرته المديرية العامة للضرائب[22] مجموع التحفيزات الجبائية التي تدخل ضمن تشجيع الاستثمار التي نص عليها قانون المالية لسنة 2023، وهي تظهر من خلال ما يلي:

أ. تأسيس إعفاءات دائمة ومؤقتة في مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 07 من قانون المالية لسنة 2023:

بالإضافة إلى الإعفاءات المقررة في التشريع ساري المفعول بخصوص هذه الضريبة والتي تنص عليها المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، أضاف قانون المالية لسنة 2023 فئة أخرى من الأنشطة الاستثمارية التي تستفيد من هذه الإعفاءات كالآتي:

- إعفاء دائم لفائدة تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات، واتحاداتها المستفيدة من اعتماد تسلمه مصالح الوزارة الوصية، بهدف تشجيع إنشائها، ويطبق هذا الإعفاء فقط على العمليات المحققة بين الشركاء التابعين لنفس التعاونية.

- إعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات، ابتداء من 01 جانفي 2023، للأرباح الناتجة عن إيداع في حسابات الاستثمار، والمحققة في إطار العمليات البنكية التابعة للصيفة السلامية.

ب. تخفيف الإجراء المنظم لإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار بموجب المادة 09 من قانون المالية لسنة 2023

خفف قانون المالية لسنة 2023 التدابير المتعلقة بإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار وذلك بالنص على ما يلي:

- إعادة استثمار ٪30 من الأرباح المقابلة للإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة في غضون 04 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي،

- يقتطع المبلغ الواجب إعادة استثماره من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية، في حدود 30% من هذا الأخير؛

- إمكانية إعادة الاستثمار خلال السنة أو السنوات التي تلي السنة التي يرتبط بها، في حدود أجل 04 سنوات المذكور أعلاه.

- في حالة تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بعدة سنوات، يتم حساب الفترة الرباعية بطريقة منفصلة لكل سنة.

- تحديد أشكال إعادة الاستثمار والتي يمكن أن تتمثل في:

- اقتناء الأصول المادية أو المعنوية التي تدخل مباشرة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات.
- اقتناء سندات التوظيف.
- شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة، التي تسمح بالمشاركة في رأس مال شركة أأخرى تعمل في إنتاج السلع أو الأعمال أو الخدمات، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة حاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "مؤسسة حاضنة"، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره.

ج. تشجيع البحث وتطوير المؤسسات بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2023

من أجل تشجيع نشاط البحث والتطوير على مستوى المؤسسات، نص قانون المالية لسنة 2023 على ما يلي:

- مراجعة السقف من 100.000.000 دج إلى 200.000.000 دج لخصم النتيجة الجبائية للنفقات المستثمرة في إطار البحث والتطوير على مستوى المؤسسات، وهذا في حدود 30% بدل عن 10% من الدخل أو الربح؛

- منح نفس الامتياز الجبائي على النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال[23].

عندما تنفق الشركة هذه المصاريف في وقت واحد، فان المبلغ القابلة للخصم جبائيا مسقف بـ 200.000.000 دج.

د. تأسيس نظام جبائي خاص بالأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي بموجب المادتين 16 و51 من قانون المالية لسنة 2023

بهدف تكييف النظام الضريبي مع القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي[24]، نص قانون المالية لسنة 2023 على ما يلي:

- إخضاع الأنشطة الممارسة ضمن نظام القانوني للمقاول الذاتي، والتي تحدد عن طريق التنظيم، إلى الضريبة الجزافية الوحيدة، بمعدل 5%.

- ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام المقاول الذاتي مبلغ 5.000.000 دج.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية

- تلعب التحفيزات الجبائية دور مهم في جلب تجسيد الاستثمارات، باعتبارها الآلية المساعدة على توضيح أهداف المستثمر الربحية لإنجاز مشروعه،
- ترتكز السياسة الاقتصادية للحكومة في الجزائر على دفع عجلة التنمية من خلال وضع نظام قانوني رصين للاستثمار، والذي يتميز بالاستقرار على المدى المتوسط،
- تضمن القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار ثلاثة أنظمة تحفيزية للاستثمار، وهي نظام القطاعات، نظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة،
- تضمنت الأنظمة التحفيزية للاستثمار مجموعة كبيرة من المزايا الجبائية، غير أنه تم تقليص بعض منها من خلال النصوص التنظيمية التي حددت الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا،
- لا تخص الاستثناءات الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 22-300 نظام الاستثمارات المهيكلة مما يجعلها تستفيد من كل المزايا في قانون الاستثمار،
- يضاف إلى الأنظمة الضريبية التحفيزية المقررة في قانون الاستثمار تمتع الأنشطة الاستثمارية على مختلف أنواعها ومستوياتها بتحفيزات جبائية أخرى تنص عليها القوانين الجبائية، والتي تعدل بصورة متتالية من خلال قوانين المالية السنوية، تضمن قانون المالية لسنة 2023 مجموعة من التدابير الجبائية التحفيزية للاستثمار أعلنت عنها المديرية العامة للضرائب لوزارة المالية.

في نهاية الورقة البحثية نقدم مجوعة من التوصيات كالآتي:

- تعزيز الاستقرار التشريعي لقانون الاستثمار، والأحكام القانونية ذات الصلة، مع إعادة النظر في النصوص التنظيمية له، خاصة ما تعلق بتقليص التحفيزات الجبائية المقررة لمختلف الأنظمة الاستثمارية.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية للاستفادة من مختلف التحفيزات الجبائية من طرف المستثمرين، وتعزيز الضمانات الكافية لهم في هذا الإطار.
- العمل على شرح التدابير التحفيزية في مجال الاستنثار على أوسع نقاط، للاستفادة منها وجلب أكبر عدد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية،
- تنظيم تظاهرات علمية أكاديمية ومهنية مشتركة لتقديم مختلف التدابير القانونية المتضمن تحفيزات جبائية في قانون الاستثمار والقانون العام،

التهميش

1 زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد، العدد، السنة 2017، ص 112.

2 نفس المرجع السابق، ص 112.

3 خالد مهيدي، أثر التشريع الجبائي على الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، 2023، ص 123.

4 المرسوم التنفيذي رقم 22-299 يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، ج ر ج ج عدد 60 مؤرخة في 18-9-2022.

5 بلحطاب بن حرزلله، التحفيزات الجبائية المقررة لجذب الاستثمار على ضوء التشريع الجزائري-(قراءة في قانون الاستثمار الجديد 22-18)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 1، السنة 2023، ص 1325.

6 المرسوم التنفيذي رقم 22-300 يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا، وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، ج ر ج ج عدد 60 مؤرخة في 18-9-2022.

7 سارة بن صالح، قراءة تحليلية في مستجدات القانون 18/22 المتعلق بقانون الاستثمار، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، السنة 2023، ص 198.

8 لغنج امباركة، الأنظمة التحفيزية كآلية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، السنة 2023، ص 264.

9 نفس المرجع السابق، ص 265.

10 المرسوم التنفيذي رقم 22-301 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، ج ر ج ج عدد 60 مؤرخة في 18-9-2022.

11 المادة 30 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار.

12 المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022 الذي يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، ج ر ج ج عدد 60 مؤرخة في 18-9-2022.

13 المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 22-300 يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا، وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل.

14 يلس شاوش بشير، قانون المالية لسنة 2023 في إطار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد 1، السنة 2023، ص 3.

15 بوقرش هجيرة، التحفيزات الجبائية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2013، ص 25.

16 https://www.mfdgi.gov.dz/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/2193-com-lf-2023-ar

17 بلحطاب بن حرزلله، المرجع السابق، ص 1321.

18 نفس المرجع السابق، ص 1322.

19 نفس المرجع السابق، ص 1324.

20 https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-14-14-58-06

21 https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-15-14-40-35

22 https://www.mfdgi.gov.dz/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/2193-com-lf-2023-ar

23 يلس شاوش بشير، المرجع السابق، ص 6.

24 https://www.mfdgi.gov.dz/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/2193-com-lf-2023-ar